الولايات المتحدة وروسيا في مقدمة المصدرين الى لبنان حتى شباط

الاستيراد ينخفض ١٩٪ والعجز التجاري يتراجع ٨٢٤ مليون دولار

انخفض عجز الميزان التجاري بشكل ملحوظ في الشهرين الاولين من العام ٢٠١٣ بنسبة لامست الـ٢٤ في المئة، وذلك جراء انخفاض الاستيراد المسجل خلال هذه الفترة، فيما لم يسجل التصدير تغييرا مهما مرتفعا نحو ٨ ملايين دولار الى ٧٨٥ مليونا.

وبينت احصاءات التجارة الخارجية التي تصدرها الجمارك اللبنانية، ان حجم الاستيراد انخفض في الشهرين الاولين من العام ٢٠١٣ بنسبة ١٩ في المئة الى ٣ مليارات و٤٣٧ مليون دولار، مقابل ٤ مليارات و٢٥٣ مليونا في الفترة نفسها من العام ٢٠١٢، وانخفض الاستيراد في شباط الماضي بنسبة ٣٦ في المئة مقارنة مع الشهر نفسه من العام ٢٠١٢ الى مليار و٧٩١ مليون دولارمقابل مليارين و٧٩٩ مليون دولار في شباط ٢٠١٢.

وبالنسبة للتصدير فقد ارتفع في الشهرين الاولين من العام ٢٠١٣ بنسبة ١ في المئة الى ٧٨٥ مليون دولار، في حين انخفض التصدير في شباط الماضي بنسبة ١١ في المئة الى ٣٨١ مليون دولار مقابل ٤٢٩ مليونا.

واظهرت الاحصاءات انخفاض عجز الميزان التجاري في الشهرين الاولين من العام ٢٠١٣ بنسبة ٢٣٫٧ في المئة الى ٢ مليارين و٦٥٢ مليون دولار مقابل ٣ مليارات و٤٧٦ مليون دولار في العام ٢٠١٢. كما انخفض العجز التجاري في شباط الماضي بنسبة ٤٠ في المئة الى مليار و٤١٠ ملايين دولار.

وبالنسبة للترانزيت فقد ارتفع في الشهرين الاولين من العام ٢٠١٣ بنسبة ٣١ في المئة الى ٨٠ مليون دولار، وارتفع في شباط بنسبة ٥٨ في المئة الى ٤٣ مليون دولار. أما اعادة التصدير فارتفعت في الشهرين الاولين من العام ٢٠١٣ بنسبة ٢٢ في المئة الى ٤٢ مليون دولار، وارتفع في شباط بنسبة ٥٢ في المئة الى ٢٤ مليون دولار.

وفي السياق نفسه، سجلت الواردات الجمركية في الشهرين الاولين من العام ٢٠١٣ ارتفاعا بسيطا بقيمة مليار ليرة الى ٣٦٦ مليار ليرة، فيما انخفضت في شباط الماضي بنسبة ٩ في المئة الى ١٦١ مليارا.

بالنسبة لواردات الضريبة على القيمة المضافة فقد انخفضت في الشهرين الاولين من العام ٢٠١٣ بنسبة ١٩ في المئة الى ٣٢٠ مليار ليرة. كما انخفضت في شباط بنسبة ٢٣ في المئة الى ١٥٣ مليار ليرة.

وبذلك بلغ مجموع المحصلات الجمركية (واردات جمركية والواردات على القيمة المضافة) في شباط الماضي نحو ٣١٣ مليار ليرة، لترتفع في الشهرين الاولين من العام ٢٠١٣ الى ٦٨٦ مليار ليرة.

وبين المستوردين من لبنان، حلت سوريا اولا حيث استوردت في الشهرين الاولين من العام ٢٠١٣ ما قيمته ١٤٦ مليون دولار، وجاءت السعودية والامارات ثانيا (٥٧ مليون دولار لكل منهما)، وسويسرا رابعا (٤٨ مليون دولار)، والعراق خامسا (٣٨ مليون دولار)، وتركيا سادسا (٣٠ مليون دولار)، والاردن سابعا (٢٢ مليون دولار)، وقطر ثامنا (١٨ مليون دولار)، وبلجيكا تاسعا (١٤ مليون دولار)، ومصر عاشرا (١١ مليون دولار).

● مرفأ بيروت معبر اساسي للاستيراد والتصدير (نبيل اسماعيل)

اما بين المصدرين الى لبنان، فقد احتلت الولايات المتحدة الاميركية المركز الاول، حيث بلغ مجموع ما صدرته الى لبنان نحو ٣٧٠ مليون دولار، وجاءت روسيا ثانيا (٢٨٨ مليون دولار)، وايطاليا ثالثا (٢٨٧ مليون دولار)، والصين رابعا (٢٨٦ مليون دولار)، وفرنسا خامسا (٢٣٤ مليون دولار)، والمانيا سادسا (١٧٤ مليون دولار)، واليونان سابعا (١٣٦ مليون دولار)، وتركيا ثامنا (١٣٤ مليون دولار)، وبريطانيا تاسعا (١٢٠ مليون دولار).

وبالنسبة لتوزيع الاستيراد على السلع، فقد حلت المنتجات المعدنية في المرتبة الاولى بقيمة مليار و٧٧ مليون دولار، وجاءت الآلات والمعدات الكهربائية ثانيا (٣١٠ ملايين دولار)، ومنتجات الصناعات الكيماوية ثالثا (٢٨٩ مليون دولار)، واللؤلؤ والاحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة رابعا (٢٥٤ مليون دولار)، ومعدات النقل ومصنوعاتها خامسا (٢٢٤ مليون دولار)، والمعادن العادية ومصنوعاتها سادسا (٢١٥ مليون دولار)، ومنتجات الصناعات الغذائية سابعا (٢٠٣ ملايين دولار)، ومنتجات المملكة النباتية ثامنا (١٧٠ مليون دولار)، ومواد نسيجية ومصنوعاتها تاسعا (١١٩ مليون دولار)، ورنتجات ولدائن صناعية عاشرا (١١٨ مليون دولار).

وبين السلع المصدرة حل اللؤلؤ والاحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة اولا ٢٣٢ مليون دولار، وجاءت المنتجات المعدنية ثانيا (١١٥ مليون دولار)، والمعادن العادية ومصنوعاتها ثالثا (٩٥ مليون دولار)، والآلات والمعدات الكهربائية رابعا (٨٢ مليون دولار)، ومنتجات الصناعات الغذائية خامسا (٦٤ مليون دولار)، ومنتجات الصناعات الكيماوية سادسا (٤٩ مليون دولار)، ومنتجات المملكة النباتية سابعا (٣٢ مليون دولار)، والورق ومصنعاته ثامنا (٢٢ مليون دولار)، ورنتجات ولدائن صناعية تاسعا (٢٠ مليون دولار)، ومواد نسيجية ومصنوعاتها عاشرا (١٧ مليون دولار).

اعداد: الفونس ديب

٢٩ مصنعاً لبنانيا تشارك في هذا النهار

اجتماع موسّع في «الزراعة» تحضيراً ليوم النبيذ اللبناني في فرنسا

عقد أمس في وزارة الزراعة إجتماع موسع، تحضيرا ليوم النبيذ اللبناني في فرنسا في ١٤ أيار المقبل، وشارك في الاجتماع الذي رأسه وزير الزراعة بالوكالة جبران باسيل، السفير الفرنسي باتريس باولي، ومدير عام الوزارة لويس لحود، ورئيس إتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان محمد شقير، ورئيس جمعية الصناعيين نعمة إفرام، ممثل منتجي الكرمة والنبيذ في لبنان الوزير السابق سليم وردة، سفير «الفاو» علي مومن، بالاضافة الى ممثلي الغرف، ومصنعي النبيذ في لبنان وعمداء كليات الزراعة.

وردة

بعد الاجتماع، عقد مؤتمر صحافي إستهله وردة بكلمة اعتبر فيها ان «هذا القطاع هو من أهم القطاعات الزراعية المنتجة في لبنان، وان انتاجه ينافس أفضل أنواع الجودة العالمية، وبالتالي فإن دعمه واجب على الدولة ووزارة الزراعة».

شقير

واعتبر شقير في كلمته «أن النبيذ يصلح ليكون شعار العلاقات اللبنانية–الفرنسية، لأنها كالنبيذ الفاخر تزداد عمقا ونكهة مع مرور الزمن، وإن إطلاق يوم النبيذ اللبناني وتحديدا في باريس، دليل على مدى تطور هذه الصناعة ورقيها ومجاراتها في جودة أفخر أنواع النبيذ في العالم، وقد أصبح نبيذ لبنان سفير الصناعة اللبنانية في العالم، وهو منتشر في معظم الأسواق العالمية». وأكد «أن هذه الصناعة تعتبر مثالا يحتذى للصناعات الأخرى، فإضافة إلى جودتها، إنها تحقق نموا كل عام وتسهم في زيادة صادراتنا وتجذب المستثمرين المحليين والأجانب نتيجة جدواها الإقتصادية وسمعتها التي تضاهي أفخر المنتجات العالمية».

وقال شقير «إن صناعة النبيذ في لبنان هي نموذج آخر لقدرة القطاع الخاص في توظيف الإبداع اللبناني لمصلحة الوطن».

افرام

أما افرام فقال «ان هذا النهار مهم جدا للبنان، حيث نجحنا عبر صناعة النبيذ في وضع النكهة في المنتج اللبناني، واننا فخورون جدا بالصناعة اللبنانية، وتحديدا بصناعة النبيذ حيث بات في إمكاننا أن نضع الخلطة المميزة الموجودة في قلوب اللبنانيين في هذا المنتج وتصديره إلى العالم، ونعلم أنه في كل مرة يتم فيها فتح قارورة نبيذ في العالم، سوف يشتمون رائحة لبنان، ونحن نفكر للمستقبل الأفضل، للبنان الذوق والخبرة والجمال، وهو غير لبنان الذي نشهده عبر الأخبار. إننا نريد لبنان الحلم الذي نعمل من أجله».

باولي

ثم ألقى باولي كلمة باسم وزير الزراعة الفرنسي ستيفان لو فول، قال فيها «إن تسمية لبناني (لحود) نائبا لرئيس فريق الخبراء للتحاليل الإقتصادية للمنظمة العالمية للكرمة والنبيذ هي عبارة عن مكافأة للجهود المبذولة على هذا الصعيد، خصوصا بعد الحرب الأهلية التي قضت على التطور في هذا القطاع، وهي جهود كبيرة ومضاعفة قد نفعت وظهرت مفاعيلها، وإن هذا النهار يتوج نجاح المصنعين اللبنانيين الذين استطاعوا أن يصنعوا بشغف نبيذا مميزا للعالم أجمع».

لحود

ثم عرض لحود البرنامج الموضوع ليوم النبيذ اللبناني في فرنسا، والخطوات التي تسبق هذا النهار وتليه، حيث هناك ٢٩ مصنعا مشاركا في هذا النهار. وقال «إن التعاون المثمر مع كل الوزارات المعنية ومع كل مصنعي النبيذ، أدى إلى تأكيد هذا اليوم في ١٤ أيار المقبل في باريس».

باسيل

وأكد باسيل أن «هذا أقل ما تقوم به الدولة اللبنانية تجاه منتج يرفع اسمها واسم كل اللبنانيين عاليا، وهو منتج يختصر ويركز حوله الكثير من الطاقات والقدرات والقطاعات اللبنانية، فهو يحتوي على الزراعة والصناعة والسياحة، وكل لبنان، وهذا مثال على أن اللبناني يمكنه من خلال منتج أن يظهر قدراته من دون حدود»، مشيرا الى ان فرنسا وبريطانيا تحتل المركز الأول والثاني، باستيراد النبيذ اللبناني، «مما يشجع على مضاعفة الإنتاج، والمجال واسع وهو غير محدود».

قباني يتهم باسيل بخرق القوانين عبر إنشاء وحدة لمنشآت نفط طرابلس والزهراني

اتهم رئيس لجنة الأشغال النيابية النائب محمد قباني وزير الطاقة في حكومة تصريف الأعمال جبران باسيل، بمخالفة القوانين وإنشاء وحدة إدارية لمنشآت النفط في طرابلس والزهراني، وتعيين موظفين لهما بعد تاريخ استقالة الحكومة وتكليفها بتصريف الأعمال.

وقال قباني في تصريح له في مجلس النواب أمس، «طبعاً نحن قمنا في المجلس النيابي بمراقبة العمل الحكومي، وصدقاً نحن لا نتعدى على أحد ونعترض على عدد من الأعمال التي يقوم بها وزير الطاقة والمياه، لأن قسماً منها مخالف للدستور، وقسم مخالف للقوانين والأنظمة الإدارية أيضاً»، لافتاً إلى أن «هناك أمراً جديداً قام به باسيل مع عدد من الموظفين في منشآت النفط في طرابلس، هذا عقد وقع الآن أي أن تاريخه في ١٧ نيسان، وهذا التعاقد ليس لمهمة موجودة بل هو بناء على قرار الوزير الرقم ٣/م تاريخ ٢١/٣/٢٠١٣ بإنشاء وحدة إدارية في منشآت النفط في طرابلس والزهراني تتولى إدارة الأنشطة المتعلقة بمجالات النفط والغاز، والغاز الطبيعي المسال كافة، وجهاز المنشآت القائم بوضعه الحالي هو دون القدر الكافي، بحيث أصبحت الإدارة بحاجة الى مؤازرة ذوي الاختصاص».

وأضاف «أنشأ الوزير وحدة إدارية بقرار منه، علماً أولاً أن الوحدة الإدارية لا تصدر بقرار من الوزير. وثانياً، إذا كان قراراً تنظيمياً فهذا يحتاج الى رأي مجلس شورى الدولة وهو تعاقد ولم يحصل على رأي مجلس شورى الدولة، هناك رواتب بخمسة آلاف دولار، ومدير عام أي وزارة لا يتقاضى هذا الراتب والتعاقد الذي قام به ينص على أن الفريق الثاني يتقاضى راتباً شهريا قدره ٧ ملايين و٥٠٠ ألف ليرة لبنانية، ولا يحق له إنشاء وحدة إدارية بقرار منه»، مذكراً أنه «إضافة الى ذلك، نحن الآن في مرحلة تصريف الأعمال والنص الدستوري صريح إن تصريف الأعمال يكون ضمن أضيق الحدود، والتعيينات وإنشاء إدارة جديدة وسوى ذلك ليس بتصريف للأعمال، وقد ذكر بذلك الرئيس نجيب ميقاتي بتعميم صدر منذ أيام»، مضيفاً «أنا أطلعكم على ما يجري، والى أين وصلنا في القوانين والأنظمة، هذا الأمر لا يجوز أن يستمر والوزراء يعتبرون أن الوزارات مزارع وملكية لهم».

كركي في ورشة عن «الضمان» في الرباط: لبناء استراتيجيات وطنية تدعم توسعة شمول التقديمات

شدد المدير العام في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي محمد كركي على ضرورة بناء إستراتيجيات وطنية لدعم توسعة الشمول في الضمان الإجتماعي تتكافل فيها الإرادة السياسية للدولة مع الجهود المبذولة لتوسعة الشمول مع الأخذ في الإعتبار الظروف الإقتصادية والإجتماعية للدولة.

جاء ذلك خلال مشاركة وفد من الضمان في الورشة الفنية التي نظمها مكتب إرتباط الدول العربية ومكتب إرتباط شمال أفريقيا التابعين للجمعية الدولية للضمان الإجتماعي في المغرب يومي ٢٣ و٢٤ نيسان ٢٠١٣ بعنوان: «توسعة الشمول تحت مظلة الضمان الإجتماعي في العالم العربي».

ضم الوفد الى كركي كلا من رئيس اللجنة الفنية سمير عون، المدير الإداري للصندوق نبيل سمعان ومدير العلاقات العامة جمال بري وبمشاركة عدد كبير من الخبراء والمدراء العامين في المنظمات الأعضاء في الجمعية الدولية للضمان الإجتماعي التابعين لكلا المكتبين المذكورين أعلاه.

وعرض كركي في اليوم الأول للمؤتمر وكتحدث أساسي ورقة عمل بعنوان: «سياسات الضمان الإجتماعي في توسعة الشمول في العالم العربي»، تناول فيها واقع أنظمة الضمان الإجتماعي في العالم العربي والخطوات التي إتخذت في بعض الدول العربية على صعيد توسعة الشمول. وحدد أهم السياسات التي يجب إعتمادها لمد مظلة الضمان الإجتماعي في العالم العربي، ومنها توسعة الشمول لتأمين الرعاية الصحية، توسعة شمول التقاعد للحد من الفقر، توسعة الشمول من خلال تطبيق أنظمة البطالة، تأمين الرعاية الصحية للمسنين، مد مظلة الضمان الإجتماعي لتشمل العمال الأجانب، مد مظلة الضمان الإجتماعي لتشمل العاملين في القطاع غير المنظم، توسعة الشمول لتشمل الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة (المعوقين).

وفي هذا الإطار، نوه المدير العام للصندوق بالجهود التي تقوم بها الدولة اللبنانية لتأمين الحماية الإجتماعية ولا سيما لجهة تأمين التغطية الصحية لذوي الإحتياجات الخاصة (المعوقين) وإقرار مرسوم بإنشاء برنامج أول عمل للشباب، كما نوه بالجهود المبذولة لإقرار قانون التقاعد والحماية الإجتماعية الذي سوف يؤمن معاشا تقاعديا وضمانا صحيا للمضمونين مدى الحياة.

وركز كركي على المشروع الذي أعدته إدارة الصندوق لتأمين التغطية الصحية للمضمونين الذين يتركون العمل مؤقتا أو يداعي بلوغ السن القانونية.

وطرح عددا من التوصيات على أنظمة الضمان الإجتماعي في الدول العربية، وهي: بناء إستراتيجيات وطنية لدعم توسعة الشمول في الضمان الإجتماعي تتكافل فيها الإرادة السياسية للدولة مع الجهود المبذولة لتوسعة الشمول مع الأخذ في الإعتبار الظروف الإقتصادية والإجتماعية للدولة، تفعيل سياسات تحصيل الإشتراكات ومكافحة التهرب من تأديتها، بناء قاعدة بيانات ومعلومات موثوقة وفق المعايير الدولية يعتمد عليها عند إعداد الدراسات لتوسعة الشمول، إدارة النظام بطريقة كفوءة وفعالة وضمن معايير الإدارة والحوكمة الرشيدة المتعارف عليها في هذا المجال.

وسلط الضوء على الجمعية العربية للضمان الإجتماعي، ومقرها بيروت و«التي سوف تطلق أعمالها في القريب العاجل لتشكل إطارا هاما وفاعلا في عملية تطوير أنظمة الضمان الإجتماعي في العالم العربي».

عراجي لإيجاد مخرج وبديل لتصريف المنتجات الزراعية

التقى النائب عصام عراجي في مكتبه أمس، أصحاب الشاحنات اللبنانية المتوقفة قسراً على الحدود الأردنية – السورية، منذ حوالى الشهرين بقرار من الدولة السورية، قضى بعدم السماح لها بالعبور عبر أراضيها والعودة إلى لبنان.

وفي اتصال مع الجهات المعنية، طالب عراجي الحكومة اللبنانية بالتصرف بمسؤولية حيال هذا الموضوع، وإيجاد حل سريع يمكن أصحاب الشاحنات من العودة بشاحناتهم الى لبنان عبر البر السوري أو بواسطة عبّارات بحرية بعد الخسائر الفادحة، التي ألحقت بهم بعد شهرين من التوقف عن العمل، اضافة الى أعمال النهب التي تعرضت لها شاحناتهم بعد أن تركها سائقوها. وقد تلقى وعداً «بإيجاد حل خلال الأيام القليلة المقبلة».

في إطار متصل، قال النائب عراجي إن «ما يجري على الحدود الأردنية. السورية في نصيب والحدود اللبنانية. السورية في جديدة يابوس، تسبب بأزمة كبيرة حيث توقف تصدير المنتوجات اللبنانية من حمضيات وخضار الى جميع الدول العربية. وفي الوقت نفسه تهرّب المنتوجات السورية ليلاً الى لبنان عبر الحدود اللبنانية من دون حسيب أو رقيب وتغرق الأسواق اللبنانية».

وناشد عراجي رئيس الجمهورية «التدخل مع وزارتي الزراعة والنقل والجمارك لتأليف هيئة طوارئ لإيجاد مخرج وبديل لتصريف المنتوجات الزراعية اللبنانية، لأننا نتّجه الى كارثة زراعية كبرى قد تقضي على المزارعين اللبنانيين وأصحاب الشاحنات المبّردة، وتغرقهم في ديون لا يتحمّلونها اذا بقيت الحالة على ما عليه».

«الاقتصاد» تطلق المرحلة الثالثة من برنامج الجودة

أطلق وزير الاقتصاد والتجارة في حكومة تصريف الأعمال نقولا نحاس، ممثلاً رئيس مجلس الوزراء المستقيل نجيب ميقاتي، المرحلة الثالثة من برنامج الجودة وبرنامج التوأمة المموّلين من الاتحاد الأوروبي، بمشاركة سفيرة الاتحاد في لبنان انجيلينا ايخهورست، خلال احتفال أقيم في السرايا الحكومية أمس، حضره مدير برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة علي برو، وممثلين من الوزارات ومديرين عامين وهيئات اقتصادية ورقابية.

بداية تحدث برو، فأشار إلى أن «المرحلة الثالثة للبرنامج ستنفذ عبر آليتين هما: مشروع الدعم الفني بقيمة ٤٫٤ ملايين يورو، لمدة ثلاث سنوات، ومشروع التوأمة بقيمة ١٫٤ مليون يورو لمدة ١٨ شهراً».

ثم تحدث ايخهورست، فقالت «مشاريعنا المشتركة تهدف الى جعل المنتجات اللبنانية أكثر قدرة على المنافسة وزيادة الصادرات واستحداث المزيد من فرص العمل. وهناك حاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى للنمو وفرص العمل في لبنان وأوروبا».

ثم تحدث نحاس، فقال «من الضروري هنا تأكيد الأهمية التي يجب أن توليها الدولة لأنظمة الجودة، ولا سيما أنظمة الاعتماد والمصادقة بما في ذلك المطابقة مع المواصفات الفنية الدولية التي تحكم مسائل الجودة ضمن الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية. ولا يخفى على أحد انه أصبح لمفهوم الجودة أهمية متزايدة على جميع الصعد، بحيث أصبحت الجودة تشمل كل مرافق الحياة العامة من اقتصادية واجتماعية لا سيما في المجالات العلمية والصحية والتربوية والبيئية».

الصفدي يوقّع ونقابتَي المهندسين مذكرة لاقتطاع ٢٠ ٪ من ضريبة المنتسبين لتقاعدهم

وقّع وزير المالية محمد الصفدي اليوم مع نقيبي المهندسين في بيروت والشمال ايلي بصيبص وبشير ذوق، مذكرة تفاهم يتمّ بموجبها استحداث آلية عمل بين الوزارة والنقابتين لتنفيذ مفاعيل قانون رقم ١١ يقضي باقتطاع ٢٠ في المئة من ضريبة المهندسين لصندوق تقاعدهم.

بدايةً، رحّب الصفدي بالنقيبين في الوزارة، مشيراً الى «أن القانون الرقم ١١ نصّ منذ العام ١٩٦٤ على أن ٢٠٪ من ضريبة الدخل السنوية التي يدفعها المهندس المشترك في صندوق التقاعد تخصص للصندوق التقاعدي للمهندسين، لكن هذا النصّ القانوني بقي حبراً على ورق».

وقال الصفدي «ها نحن نترجمه في مذكرة التفاهم الذي بموجبها سيتمّ تحويل المبلغ المتوجب الى الحسابين المصرفيين المعتمدين قبل ٣١ كانون الأول من العام الذي يلي سنة الأعمال، ويتوزع المبلغ المستحق بين صندوقي بيروت وطرابلس وفق النسب المتفق عليها بين النقابتين اللتين تزوّدان الإدارة الضريبية دورياً، بأرقام الكوتا لجميع المهندسين المنتسبين الى النقابتين ولائحة بأسماء المهندسين المشتركين في الصندوق تتضمن أرقامهم الضريبية»، معتبراً «أن هذه المذكرة تتميّز بوضعية رابح – رابح أي أن الخزينة العامة ستربح مزيداً من المداخيل كما يربح المهندسونَ دخلاً إضافياً في صندوق التقاعد».

وأشار بصيبص الى «أن قانون الصندوق التقاعدي هو قانون وضع منذ ١٩٦٤ ولكن لا تزال ثمة مستحقات لنقابتي المهندسين مع وزارة المالية الى اليوم، وهذه المستحقات يفرضها القانون وينصّ عليها». وشدد على «أن المذكرة مفيدة للطرفين: للدولة ولوارداتها وحقّها بتقاضي ضرائب الدخل، وكذلك لصندوقي تقاعد المهندسين، وهما بأمسّ الحاجة الى هذه الأموال في ظل تزايد أعداد المهندسين والأزمة الاقتصادية الراهنة».

أما ذوق فأكد «أن هذين الصندوقين يزيحان حملاً اجتماعياً عن الدولة اللبنانية، إذ يضمان نحو ٣ آلاف متقاعد»، آملاً «تطبيق المذكرة بأسرع وقت ممكن نظراً للحاجة الماسّة للى هذه المداخيل».